



اوهاج بادانين محمد عمر
ماجستير في المحاسبة والتمويل



د. سامر مظهر قنطلجي
دكتوراة في المحاسبة

تحليل حساسية تفضيلات رب المال والمضارب مقارنة نتائج توزيع المضاربة باستخدام (مقام)

نموذج (مقام) MQAM

يحتسب مؤشر (مقام) على أساس تدفقات نقدية يمكن حسابه من المعادلة التالية
مقام = (إجمالي التدفقات النقدية ÷ رأس المال المستثمر) ^{(1/(1+n))} - 1
للمزيد راجع كتاب فقه المعاملات الرياضي (اضغط للتحميل)

يتأثر معيار قياس أداء المعاملات المالية الإسلامية (مقام)
بتلاثة متغيرات هي:
(1) المبلغ المستثمر.
(2) حجم التدفقات النقدية الإجمالية.
(3) عدد سنوات الاستثمار.

سنقوم في هذه الدراسة بإجراء مقارنة لتفضيلات كل من طرفي عملية المضاربة، وهما: (رب المال والمضارب بعمله)، بدراسة الحالتين التاليتين:
أولاً: دراسة أثر عملي حجم التدفقات النقدية ورأس مال المضاربة، من خلال ثبات أحدهما ونقصان الآخر أو زيادته والعكس بالعكس.
ثانياً: دراسة أثر عملي حجم التدفقات النقدية ورأس مال المضاربة، من خلال زيادة ونقصان كل منهما، أو زيادتهما معاً، أو نقصانهما معاً.
بفرض أن عميلاً طلب تمويل مضاربة بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠ جنيه، لمدة خمسة سنوات، وبلغت التدفقات النقدية المتوقعة لكامل الفترة ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه. المطلوب:
(1) إيجاد معدل مقام.
(2) تحديد حصة صاحب الأموال في حالة:
(أ) - عدم استثمار التدفقات النقدية السنوية، حيث يقبض صاحب الأموال التدفقات النقدية الواردة ولا يستثمرها مع أمواله.
(ب) - استثمار التدفقات النقدية السنوية، مما يجعلها تحقق عائداً داخلياً إضافياً يعامل أسوة بالأموال المستثمرة.
(3) تحديد حصة المضارب في حالة استثمار التدفقات النقدية السنوية.

الحل:

بتطبيق معادلة (مقام) نجد أنه يساوي: ٢٠,٠٩%

وبجمع نتائج الحل نحصل على الجدول التالي، الجدول (١):

نسبة العائد من رأس المال		العائد	٢٠,٠٩%	مقام
الأساسي	المستثمر			
٪٧٩,٠٧	٪٤٤,١٦	٧٩,٠٦٧		عائد رب المال دون استثمار التدفقات
٪١٤٩,٨٠	٪٥٩,٩٧	١٤٩,٨٠٥		عائد رب المال مع استثمار التدفقات
٪١٩٧,٥١	٪٧٩,٠٧	١٩٧,٥١٤		عائد رب المضارب مع استثمار التدفقات

أولاً: دراسة أثر عملي حجم التدفقات النقدية ورأس مال المضاربة، من خلال ثبات أحدهما ونقصان الآخر أو زيادته والعكس بالعكس: تعتبر النتائج الملخصة بالجدول (١) نتائج الحالة المدروسة حسب المثال المذكور، وبإخضاع هذه النتائج إلى تغيرات (-١٠% و +١٠%) لدراسة درجة حساسيتها، فإن المدخلات تتلخص بالجدول التالي، الجدول (٢):

البيان	(أ)	(ب)	(ج)	(د)
رأس المال	١١٠٠٠٠	١١٠٠٠٠	٩٠٠٠٠	٩٠٠٠٠
إجمالي التدفق النقدي	٣٣٠٠٠٠	٢٧٠٠٠٠	٣٣٠٠٠٠	٢٧٠٠٠٠

وبتطبيق (مقام) على حالات الجدول (٢)، نحصل على نتائج يلخصها الجدول (٣):

الحالة	مقام %	جنيه	%	%
المدروسة	٢٠,٠٩	٧٩٠٦٧	٤٤,١٦	٧٩,٠٧
		١٤٩٨٠٥	٥٩,٩٧	١٤٩,٨
		١٩٧٥١٤	٧٩,٠٧	١٩٧,٥١
(أ)	٢٠,٠٩	٨٦٩٧٤	٤٤,١٦	٧٩,٠٧
		١٣٩٨٠٥	٥٥,٩٧	١٢٧,١
		٢٤٢٢٤٦	٩٦,٩٧	٢٢٠,٢٢
(ب)	١٦,١٤	٦٦٢٢١	٣٧,٥٨	٦٠,٢
		١٢٣٩٠٣	٥٢,٩٧	١١٢,٦٤
		١٣٨٥١٨	٥٩,٢٢	١٢٥,٩٣
(ج)	٢٤,١٨	٩٠٥٢٦	٥٠,١٥	١٠٠,٥٨
		١٧٧٣٨٥	٦٦,٣٤	١٩٧,٠٩
		٢٦٥٦٦٣	٩٩,٣٦	٢٩٥,١٨
(د)	٢٠,٠٩	٧١١٦١	٤٤,١٦	٧٩,٠٧
		١٥٩٨٠٥	٦٣,٩٧	١٧٧,٥٦
		١٥٢٧٨٢	٦١,١٦	١٦٩,٧٦

إن الحالة (ج) من الجدول (٣) تشكل حالة تعظيم التفضيلات، وفيها يبدو:

• توافق وجهات نظر رب المال والمضارب، فرب المال يفضل:

١. خفض رأسماله.

٢. زيادة التدفقات النقدية، سواء تم استثمار التدفقات السنوية المقبوضة أم لا.

• وكذلك هي تفضيلات المضارب.

ثانياً: دراسة أثر عملي حجم التدفقات النقدية ورأس مال المضاربة، من خلال زيادة ونقصان كل منهما، أو زيادتهما معاً، أو نقصانتهما معاً:

سنخضع نتائج الجدول (١) إلى تغيرات (-١٠% و +١٠%) بحيث يزداد رأس المال مقابل انخفاض التدفق النقدي، والعكس بالعكس أو يزدادان معاً أو ينقصان معاً، وتتخلص المدخلات بالجدول التالي، الجدول (٤):

البيان	(أ)	(ب)	(ج)	(د)
رأس المال	١١٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٩٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
إجمالي التدفق النقدي	٣٠٠٠٠٠	٣٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٢٧٠٠٠٠

وبتطبيق (مقام) على نتائج الحالات المذكورة، نحصل على نتائج يلخصها الجدول (٥):

الحالة	مقام %	جنيه	%	%
المدروسة	٢٠,٠٩	٧٩٠٦٧	٤٤,١٦	٧٩,٠٧
		١٤٩٨٠٥	٥٩,٩٧	١٤٩,٨
		١٩٧٥١٤	٧٩,٠٧	١٩٧,٥١
(أ)	٢٠,٠٩	٧٦٧٧٩	٤١,١١	٦٩,٨
		١٣٢٠٥٤	٥٤,٥٦	١٢٠,٥
		١٨٨٩٠٣	٧٨,٠٤	١٧١,٧٣
(ب)	١٦,١٤	٨٨٩٣٣	٤٧,٠٧	٨٨,٩٣
		١٥٧٩٣٤	٦١,٢٣	١٥٧,٩٣
		٢٥٣٠٤٥	٩٨,١	٢٥٣,٥
(ج)	٢٤,١٨	٨١٠٠٩	٤٧,٣٧	٩٠,٠١
		١٦٨٨١٤	٦٥,٢٣	١٨٧,٥٧
		٢٠٧٥٧٨	٨٠,٢	٢٣٠,٦٤
(د)	٢٠,٠٩	٦٨٨٥٥	٤٠,٧٨	٦٨,٨٥
		١٤١٢٥٨	٥٨,٥٥	١٤١,٢٦
		١٤٥٠٩٤	٦٠,١٤	١٤٥,٠٩

ويلاحظ اختلاف النتائج في هذا التحليل عن التحليل السابق. وهي كالتالي:

١. تشكل الحالة (ب) حالة تعظيم لتفضيلات رب المال سواء أعيد استثمار تدفقاته السنوية المقبوضة أم لا.
٢. تشكل الحالة (ج) حالة تعظيم لتفضيلات رب المال سواء أعيد استثمار تدفقاته السنوية المقبوضة أم لا. وبذلك فإن وجهتي نظر كل منهما تعاكس الأخرى، حيث يعبر كلٌّ منهما عن مصلحته.

فرب المال يفضل:

١. خفض رأس ماله.
 ٢. ثبات التدفق النقدي.
- بينما يفضل المضارب بعمله:
١. ثبات رأس المال.
 ٢. زيادة التدفق النقدي.

وعلى كل حال، تبقى المفاوضات الجارية بين الطرفين في مجلس عقدهما هي المحدد الرئيسي للعلاقة ولشكل الاتفاق بينهما من خلال ظروف كل طرف من أطراف المضاربة وشدة حاجة كل منهما للتعاقد.